التسميات التي تدل في حقيقتها على تطور واضح هو أن الطرف العربي استوى على قدميه في حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ودخل معادلة الصراع بقوة وأنه تمكن حتى من تهديد الورقة الوحيدة التي كانت تلعبها اسرائيل وهي الورقة العسكرية، وأنه لم يعد بامكان الدولة الصهيونية أن تقرر ما تريد على الأرض العربية. ومن هنا كان النصر، ولكن من هنا كانت الخطورة من وجهة نظر الموقف العربي كما سنرى بعد قليل.

وقد تأكد في حرب تشرين الأول (أكتوبر) توزع الطرف الدولي إلى ثلاث شعب واضحة المعالم:

الأولى: الامبريالية، وقد صعدت من دعمها لاسرائيل، لتعوض عنها خسائرها الداخلية والدولية، وقد وصل الدعم الأميركي لاسرائيل خلال الحرب أرقاماً مذهلة تصل، بنواحيها المختلفة، إلى مقدار مليار دولار لليوم الواحد خلال بضعة الأيام الأولى للحرب.

الثانية: المجموعة الاشتراكية.

الثالثة: مجموعة دول عدم الانحياز والدول الاسلامية وقد أكدت المجموعتان الثانية والثالثة (باستثناءات بسيطة) دعمهما للموقف العربي وعداءهما للمطامع الصهيونية، مما وفّر للموقف العربي أغلبية فائقة في المحافل الدولية ساعدت، فيما بعد، على اتخاذ قرارات واضحة لصالح الحق العربي الفلسطيني في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وبالنسبة للطرف العربي، أعطت حرب تشرين الأول (أكتوبر) للعرب ثقة بالنفس كبيرة وأظهرت أنهم كانوا دائماً ضحية سوء تصرف وخيانة وعجز عن حشد الامكانات.

إلا أن استواء معادلة الصراع جلب معه أخطاراً من نوع جديد، وولد قناعات واضحة لدى الطرف الامبريالي الصهيوني بأن الورقة العسكرية وحدها ليست ضمانة مستمرة وبأن المراهنة الحقيقية هي على شق الطرف العربي. ولقد كان هذا الاحتمال قائماً منذ البدء ولكن الطرف الصهيوني كان يرفض دفع أي ثمن مهما كان بسيطاً أو شكلياً مقابل عروض التسوية التي كانت تسعى بها الامبريالية وعملاؤها في المنطقة، ومما زاد في القلق الامبريالي أن منظمة التحرير الفلسطينية برزت على الساحة الدولية بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) بوصفها ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني واستقطبت اهتماماً دولياً شديداً، ونجحت في اقامة علاقات وثيقة مع المجموعات الدولية والأحزاب والثورات المناهضة للامبريالية، كما أن تصاعد النضال العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، دفع الامبريالية إلى البحث عن صفة الالتفاف على كل هذه المؤشرات، وكان من ذلك نجاحها في دفع حاكم مصر، السابق، أنور السادات، إلى زيارة القدس بعد مضي أربع سنوات تماماً على عبور الجيش المصري لقناة السويس، وتبع ذلك توقيع اتفاقات كامب ديفيد ثم المعاهدة المصرية الاسرائيلية وقد أدى ذلك إلى انسلاخ أكبر دولة عربية ــ ولو مؤقتاً ــ عن الجسم العربي، مما أخلّ اخلالاً شديداً بتطورات معادلة الصراع التي كانت جميع مؤشراتها تدل على أن التوازن يتطور لصالح الطرف العربي.

ومن خلال منطلق معادلة الصراع نفسه، يتبين أن هناك عاملاً جديداً دخل في جدلية الصراع وأثبت تشابكها الشديد، لأن العملية الخيانية لرئيس النظام المصري أخلت بموقف الطرف العربي وأثرت ايجابياً لصالح الطرف الصهيوني ومنحته فرصاً